https://doi.org/10.61353/ma.0170267

التّهديدات السّياسية للأمنِ الإنساني في العراقِ بَعْدَ عامِ 2003 م

م. م ناديه عبد الهادي سوادي هاني
جامعة ديالى – كلية القانون والعلوم السياسية
nadea2023@uodiyala.edu.iq

تاريخ استلام البحث 2024/3/15 تاريخ ارجاع البحث 2024/4/1 تاريخ قبول البحث 2024/4/21

تسعى جميع المجتمعات البشرية الى بناء مجتمعاتها بالصورة التي تلبي حاجات ابناء المجتمع والعيش بسلام وأمان، الا أن هذا السعي في العراق يواجه تهديدات عدة منها تهديدات خارجية و داخلية تعكس اثارها على المجتمع بكل جوانبه، فـ بعد عام 2003 مر المجتمع العراقي بتحديات وتهديدات صعبة تسببت في تراجع هائل في مؤشرات الامن الإنساني بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية والسياسية، أدت الى تدمير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتجزئة المجتمع واشاعة حالة من الفوضى وللأمن فيه، حيث انعكست بشكل واضح على كل فئات المجتمع وتسببت بتراجع النظام الصحي والتعليمي، كل المتغيرات خلقت بيئة من للأمن الإنساني.

الكلمات المفتاحية: التهديدات السياسية، الأمن الإنساني، حماية و تعزيز حقوق الانسان.

All human societies seek to build their societies in a way that meets the needs of the people of society and to live in peace and security. However ،this pursuit in Iraq faces several threats ،including external and internal threats ،which reflect their effects on society in all its aspects. After 2003 ،Iraqi society went through difficult challenges and threats that caused... A massive decline in human security indicators in all its economic ،social ،health ، environmental and political dimensions ،which led to the destruction of the economic ،social and cultural infrastructure ،the fragmentation of society ،and the creation of a state of chaos and insecurity in it ،as it clearly affected all segments of society and caused the decline of the health and educational system. All variables created an environment of Human inhumanity.

Keywords: Political Threats, Human Security, Protection And Promotion Of Human Rights.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المقدمة

للأمن الإنساني قيمةٌ إنسانيةٌ أساسيةٌ ، وشرط أولي لعيش الأنسان بكرامة، ويعدُّ مفهومُ الأمن الإنساني من المفاهيم المتداولة والمهمة بحكم ارتباطه المباشر بالإنسان، إذْ يشكل الأنسانُ محور اهتمامه ويركز عل معالجة جميع المخاطر التي تهدد حياة الأنسان والمتمثلة بتهديدات البيئة المحيطة الداخلية والخارجية بكونها تمثل انتهاكاً لأمن الأنسان، وفي العراق للأمن الإنساني اشكاليات كبيرة ومتداخلة، فالمواطن في العراق يعيش في بيئة تتميز بشكل متزايد بانعدام الأمن الإنساني، فبعد عام 2003 شهد العراق تحولات سياسية كبيرة أثرت بشكل كبير على الأمن الإنساني في البلاد، أذ تصاعدت التهديدات الأمنية والتدخل الخارجي والفساد المنتشر، هذه التهديدات لها تأثيرات كبيرة على حياة المدنيين العراقيين، حيث تسببت في نزوح كبير للسكان، وتدهور البيئة التحتية، وتعطيل الخدمات الأساسية ك التعليم والصحة وارتفاع معدلات البطالة والفقر، أن معالجة هذه التهديدات يتطلب تعاون دولي وجهود مشتركة لتعزيز الأمن والاستقرار في العراق.

أولاً: أهمية البحث:

تكمنُ أهميةُ البحثِ في توضيح التحديات السياسية التي تؤثر على الامن الإنساني في العراق، وكيفية حماية الفرد من التهديدات المختلفة.

ثانياً: هدف البحث :

يهدفُ البحثُ الى فهم وتحليل التهديدات السياسية التي تؤثر على الامن الإنساني في العراق بعد عام 2003، وتقديم توصيات فعالة لتعزيز الامن والاستقرار وتحسين جودة الحياة للمواطنين، من خلال تحليل الاسباب والتأثيرات والحلول الممكنة للتحديات الموجودة.

ثالثاً: أشكالية البحث:

على الرغم من التأثير الايجابي الذي شهده العراق بعد عام 2003 في مجال ضمان وحماية وتعزيز حقوق الانسان والحفاظ على أمنه الإنساني من خلال صيغة الحكم الديمقراطي والذي تجسدت ملامحه في تأكيد وضمان حقوق المواطن العراقي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الا أن واقع الامن الإنساني شهد تردياً واضحاً في مستوى نوعية الحياة اضافة الى تفاقم مشكلات تعكس بشكل واضح تراجع مؤشرات الامن الإنساني، ولذلك تنطلق أشكالية البحث من تساؤل مركزي يحاول البحث عن أجابة و هو ماهية مفهوم الامن الإنساني وماهي أبعاده ؟ وما مدى تحقيق الامن الإنساني في العراق بعد عام 2003 ؟ وما هي اهم التهديدات التي تعرقل تحقيقه.

رابعاً: منهجية البحث:

استندت الدراسة على المنهج الوصفي لدراسة واقع الامن الإنساني في العراق وبيان أبعاده والتحديات التي تعرقل تحقيقه، أضافة الى المنهج التحليلي للاستعانة به في ملاحظة الظواهر وتجميع وقراءة وتحليل مؤشرات الامن الإنساني في العراق والتوصل الى استنتاجات واقعية ومنطقية تخدم هدف الدراسة.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0170267

خامساً: خطة البحث:

لغرض البحث في موضوع (التهديدات السياسية للأمن الإنساني في العراق بعد عام 2003) فإنَّ ذلك يقتضي تقسيم البحث لـمقدمة ومطلبين وخاتمة، سنتناول في المطلب الاول طبيعة مفهوم الامن الإنساني في فرعين، الفرع الاول ماهية الامن الإنساني. اما الفرع الثاني يكون بعنوان مصادر تهديد الامن الإنساني.

أما المطلب الثاني، سيكون بعنوان (واقع وتهديدات الامن الإنساني في العراق بعد عام 2003) في فرعين، الفرع الاول يكون بعنوان واقع الامن الإنساني في العراق بعد عام 2003. أما الفرع الثاني سيكون بعنوان تهديدات الامن الإنساني في العراق وسبل تعزيزها. وفي الخاتمة سنبين ما توصلنا له من استنتاجات و توصيات.

المطلب الأول: طبيعة مفهوم الأمن الإنساني

يعدُّ الأمن بشكل عام من أساسيات العيش والحياة واستمرارها، ومجالاته متعددة تبدء في أبعاد الخوف عن الأنسان بكل أشكاله و أبعاده عن أي مصدر من مصادر تهديد أمنه الشخصي والأسري والمجتمعي، وأن ينعم بـ حياة كريمة بلا خوف أو حرمان بعيداً عن العنف، ونتيجة لتطور المجتمعات عبر التاريخ وصولاً للعصر الحديث زادت أهمية تطبيق مفاهيم الأمن الإنساني لتواكب تلك التطورات والمتغيرات التي شهدتها المجتمعات. خاصة مع ازدياد وتعدد مصادر تهديد أمنه؛ لكونها شمولية لكل الافراد في العالم لذلك يتطلب الأمر مراعاة الجوانب الصحية والتعليمية والغذائية والتغلب على كافة العقبات. وبسبب ما خلفته الحرب العالمية الأولى والثانية من دمار أصاب الأنسان والممتلكات وتعدي لأمنه الفردي وأتساع رقعة بؤر الصراعات والأضرار التي لحقت كافة نواحي الحياة، لم تعد الحروب وحدها ما يهدد أمن الأنسان، فقد ظهرت مصادر جديدة منها ما يتعلق بالبيئة وتفجير النزاعات العرقية والأثنية، ومنها ما يتعلق بالإرهاب، مما يتطلب الأمر تغير في الوسائل التقليدية لتحقيق الأمن الإنساني و أيجاد معالجات واقعية لـ أسباب التهديد ومنع الاعتداءات بأشكالها المختلفة والتكييف مع التطورات وصولاً للأمن الإنساني. ولأجل تحقيق الوصول الى كل ذلك من هذه الدراسات يتطلب الأمر الوقوف الى ماهية الأمن الإنساني وما يحتويه من مفهوم وابعاد وخصائص ومقومات للأمن الإنساني وهذا ما سنحاول التطرق اليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: ماهية الأمن الإنساني

نتيجة لإفرازات النظرية للعولمة توسع المجال النقدي ليشمل الدراسات الأمنية من خلال أدراج عدد من المتغيرات التي عدلت من مركزية الدولة ومنطقها. كما حولت مركزية التهديدات والمخاطر من الطبيعة الصلبة (العسكرية والاقتصادية) الى الطبيعة اللينة (بيئية، وثقافية، عرقية، لغوية) مع الإقرار بـ تنافي دور الفواعل غير الدولية في حركات الأمن ليشمل الدول والمجتمعات والأنسان الذي اصبح وحده أساسية في منظور الأمن الإنساني ثم نعرج على أبعاده وخصائصه ومقوماته.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0170267

أولاً: مفهوم الأمن الإنساني

ظهر مفهوم الأمن الإنساني ك نتاج لـ مجموعه من التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة، أذ فرض واقع ما بعد الحرب الباردة تأكيد أهمية الفرد الإنساني في الدراسات الأمنية، وأحدثت تغيراً كبيراً في أعادة النظر الى صياغة جديدة لـ مفهوم الأمن وتغير الفواعل التي تعد مرجعية اساسية في صياغة المفهوم، بسبب التحول في طبيعة تلك التهديدات من التهديد المباشر ضد مصالح الدولة الى تهديدات تمس أمن الفرد أضافة الى أن النزاعات والحروب تحولت أشكالها من نزاعات بين الدول الى نزاعات داخلية، مما أنعكس على حالة المجتمع وأحداث مخاطر في أمن الأفراد[1].

ذلك قدمت العديد من التعريفات لمفهوم الأمن الإنساني من قِبل الفقهاء والباحثين والقانونيين اختلفوا فيما بينهم حول تحديد منظور شامل للأمن الإنساني ألا أنهم أتفقوا جميعاً على أن وحدة التحليل الاساسية لـ مفهوم الأمن تتمثل في الفرد و ليس الدولة ما كان يعتقد في السابق ففي تقرير "كوفي عنان" للأمم المتحدة عام 2000م تحدث بشكل واضح عن مفهوم الأمن الإنساني وعرفه بأنه الأمن الإنساني أكثر بكثير من مجرد غياب العنف والصراع، أنه يشمل حقوق الأنسان والحكم الرشيد و الحصول على التعليم والصحة وضمان أمن كل فرد أو تحقيق النمو الأقتصادي ومنع نشوب الصراعات[2].

أما برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP) فقد عرف أمن الأنسان بأنه: تحرر الأنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنياً و واسعة النطاق التي يتعرض لها[3].

بينما عرفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الأمن الإنساني بأنه: مجموعة القواعد الدولية المستمدة أو العرف الرامية على وجه التحديد الى حل المشكلات الإنسانية الناشئة بصورة مباشرة من النزاعات الدولية وغير الدولية والتي تقيد أستخدام طرق وأساليب الحرب التي تروق لها أو تحمي الأشخاص الذين تضرروا بسبب النزاعات المسلحة[4].

والجدير بالذكر أنَّ أوّل من لفت انتباه العالمي الى مفهوم الأمن الإنساني هو (محبوب الحق) الاقتصادي الباكستاني والمنظر في مجال التنمية الدولية من خلال تقرير التنمية البشرية الذي كان ضمن برنامج الأمم المتحدة الانمائي لعام 1994، ويقوم الأمن الإنساني وفقاً لهذا التقرير على محورين رئيسين هما:-

الأول:- السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع والأمراض والقمع.

الثاني:- الحماية من الأخلال المفاجئ والمؤذي في أنماط الحياة اليومية سواء في المنازل أو الوظائف أو في المجتمعات المحلية[5].

ثانياً: أبعاد الأمن الإنساني

حدد تقرير التنمية البشرية لعام 1994 سبعة أبعاد اساسية للأمن الإنساني تتمثل بالآتي :-

1. الأمن الأقتصادي:- ويقصد به تحديد الحد الأدنى من المدخولات لكل فرد، وهو من الأبعاد الشديدة الأهمية كونه يتوافق مع فلسفة الحاجات الإنسانية والمهدد الأساسي له هو الفقر[6].فالأمن الأقتصادي

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0170267

حسب منظمة الأمم المتحدة هو أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة من خلال امتلاك ما يكفي من النفوذ لاشباع الحاجات الأساسية الغذاء، المأوى اللائق والرعاية الصحية الأساسية والتعلم[7].

2. الأمن الغذائي:- يقصد به تمتع كافة الناس في المجتمعات المختلفة سواء كانت هذه المجتمعات نامية أو متقدمة لغرض الحصول على الغذاء الذي يكفيهم والذي يكون من النوع السليم لأجل أن يحيوا حياة صحية خالية من الأمراض[8].

3. الأمن الصحي:- ينبغي تمكين الأنسان من العيش في بيئة تستطيع أن توفر له الأمان من الأمراض المختلفة أضافة الى توفر له الحق في التداوي كما توفر له الحق من الوقاية من جميع الأمراض التي يتعرض لها المجتمعات بين فترة وأخرى. فعلى الرغم من التطور الكبير في مجال الطب والعلاج الذي أصبح باستطاعته مقاومة الأمراض على اختلاف أنواعها وتعددها، ألا أنها لا توزع بشكل عادل بين الناس جميعاً . أذ يعانون الكثير من الناس في مختلف المجتمعات من الأمراض المختلفة والتي يستطيعون الوقاية منها أذا ما توفرت الرعاية الصحية الجيدة.

4. الأمن البيئي:- يركز الأمن البيئي على أتخاذ سياسة بيئية تشمل كافة المستويات الوطنية والاقليمية والدولية من أجل توفير الحماية الطبيعية لجميع الأخطار البيئية التي تهدد الكرة الأرضية كـ الاحتباس الحراري، التلوث الهوائي، النفايات الصناعية الخطرة، تناقص طبقة الأوزون وتلوث البحار والمحيطات، اكتظاظ السكان، وظاهرة التصحر، فـ الأمن البيئي يركز على خلق السياسات والاليات وكذلك القوانين التي تنص على ضرورة حماية البيئة من التلوث لأجل استمرار الحياة[9].

5. الأمن الشخصي :- هو حماية الأنسان من التعرض للأذى والعنف البدني ويعد من أكثر أبعاد الأمن الإنساني أهمية للإنسان فهو يتعلق بسلامتهِ بشكل مباشر، وأهم التهديدات التي يتعرض لها الأنسان هي التهديدات من الدولة مثل التعذيب الجسدي والتهديدات من الدول الأخرى كـ الحروب أضافة الى التهديدات من الجماعات كـ التوتر العرقي والطائفي، والتهديدات من أفراد وعصابات كـ الجريمة الاعتيادية والجريمة المنظمة والتهديدات ضد المرأة كـ العنف الأسري والتهديدات ضد النفس كـ الأنتحار وتعاطي المخدرات[10].

6. الأمن الأجتماعي:- يقصد به توفير الحياة الكريمة للإنسان عن طريق ضمان الحماية له ضد التميز القائم على أساس الجنس أو الأنتماء أو المستوى الأجتماعي، وتعد قضايا الجهل والأمية وقضايا الصراعات الحضارية من أهم التحديات التي تواجه الأمن الأجتماعي، أذ نجد أن صراع الايدولوجيات وتراجع أو انقراض اللغات هي من أكثر التحديات التي تواجه المجتمعات في أنحاء العالم وذلك بسبب تشابك وتعقيد العلاقات الإنسانية خاصة مع تزايد ظاهرة العولمة في العالم، فـ الأمن المجتمعي هو نتاج لـ أتخاذ الأفراد في

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المجتمع وتمسكه بالقيم والمعايير الثقافية لمجتمعهم ويشوع حالة من نكران الذات ونبذ كل ما من شأنه المساس بوحدة المجتمع وتمسكه[11].

7. الأمن السياسي:- هو قدرة الدولة على تحقيق أمن سياسي لسياسة الدولة ويتكون من شقين الشق الداخلي والشق الخارجي، يتعلق الشق الداخلي بتمسك بجهة الداخلية بالسلام الاجتماعي وتراجع القبلية والطائفية من خلال تعزيز الوحدة الوطنية. أما الشق الخارجي فيتصل بتقدير أطماع الدول الكبرى والقوى الإقليمية في أراضي الدولة و مواردها والى اي مدى ممكن أن تتعارض أو تتطابق مصالحها مع مصالح الدولة سياسياً و اقتصادياً و اجتماعياً من خلال مجموعة من المبادئ الاستراتيجية التي تحدد أولويات المصالح الأمنية وأسبقيتها[12].وتشمل التحديات التي تواجه الامن السياسي بالقمع الحكومي وانتهاك المنظم لحقوق الأنسان والعسكرة[13].

ثالثاً: خصائص مقومات الأمن الإنساني

أتسم مفهوم الأمن الإنساني بخصائص متعددة تميزه عن المفاهيم التقليدية للأمن سواء كان أمن الدولة أو المجتمع، أذ أنه ينطبق على الأفراد ف توفير الأمن الداخلي للأفراد يعتبر من مظاهر نزع الخوف عن الحياة والملكية والحرية الإنسانية الذي يمكن أن ينشأ من أي تهديد خارجي أو داخلي فحق توفر الأفراد على الحياة الكريمة وعلى نمط مناسب للحياة يعد سمةً أساسية للأمن الإنساني[14].

وقد حدد برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP) أربع خصائص أساسية للأمن الإنساني وهي[15]:-

1. الأمن الإنساني شامل عالمي، فهو حق الأنسان في كل مكان، فهو يشمل أمن البشر في كل دول العالم سواء كانت فقيرة أو غنية.
2. يتميز الأمن الإنساني بأن مكوناته متكاملة يتوقف كل منها على الاخر.
3. الوقاية المبكرة في أطار الأمن الإنساني أفضل بكثير من التدخل الحق. فالأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة، فمن الأفضل مواجهة تهديدات الأمن الإنساني في بدايتها خاصة وأن مواجهة التهديدات بعد تصاعدها أعلى بكثير.
4. محور الامن الإنساني هو الأنسان، فهو يرتبط بالكيفية التي يحيا بها الأنسان في مجتمع من المجتمعات ومدى حريتهم في ممارسة خياراتهم المتعددة وقدرتهم على الوصول الى فرص السوق والفرص الأجتماعية.

من خلال هذه الخصائص يعبر الأمن الإنساني عن ارتباطه الوثيق بحاجة الأفراد والجماعات من أجل التواجد و الاستمرارية، فهو مرتبط بتحقيق الأكتفاء الأقتصادي و الأجتماعي واحترام الحقوق الفردية والحريات الأساسية والحماية من كل ما يهدد الحياة الإنسانية، كما يتميز الأمن الإنساني بتركيزه على الظروف الداخلية الواجب توافرها لضمان الأمن الشخصي والسياسي للأفراد، فضلاً عن اهتمامه بالظروف لواجب تحقيقها

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0170267

لضمان الاستقلالية السياسية والتي ترتبط بالعادة بالنمط الديمقراطي الذي تنهجه الدولة ويشمل المشاركة السياسية التنافسية بين القوى السياسية المختلفة وحرية التعبير والحرية الشخصية ضمن أطار القانون والتنمية البشرية[16].

أما المقومات التي يرتكز عليها الأمن الإنساني فهي كـ الآتي :-

1. الاداة الفاعلة في تحقيق الأمن الإنساني وهي ما يطلق عليها القوة اللينة الى جانب التنمية البشرية وتحقيق الديمقراطية.
2. على الرغم من ان المفهوم يتجاوز النظرة التقليدية لأمن الدولة، الا أن هذا لا يعني تهميش دورها. ففي التحليل النهائي الدولة هي المسؤولة عن توفير الأمن للمواطنين خاصة في ظل تعدد مصادر تهديد أمن الأفراد في ظل العولمة[17].
3. ضرورة شمول أي سياسة أقتصادية أو أمنية على بعد اجتماعي، خاصة وأن مفهوم الأمن الإنساني يركز على أن السياسات العامة يجب أن تواجه كافةً أشكال الاضطهاد و الاستعباد.
4. أذا كان تحقيق الأمن يعد مباراة صفرية وفقاً للمنظور التقليدي، فأن تحقيق الأمن الإنساني يعد مكسباً لجميع الأطراف من أجل التنمية البشرية المتوازنة والأمن الجماعي طويل المدى[18].

كل هذه المرتكزات تعد جوهرية في تحقيق الأمن الإنساني.

الفرع الثاني: مصادر تهديد الأمن الإنساني

إنَّ طبيعة التهديدات التي تواجه المجتمع الدولي وفقاً لوجهة نظر علماء الاجتماع السياسي تكمنُ في الفروق في القوة والثروة والجغرافية والتي تعدُّ من أخطر التحديات التي تواجه القاء والرفاهية للإنسانية جمعاء[19]. كما انَّ الاستجابة للتهديدات التي تتم بطريقة غير محايدة وتتسم بالتحيز تزيد من تفاقم مشكلة التفرقة، ويرى كثير أنَّ ما يعدُّ أمناً جماعياً اليوم هو مجرد نظام وجد لحماية الاغنياء والاقوياء، وهذا يعد تحدياً جوهريا لبناء الأمن الجماعي، وفي الواقع لا يمكن أن يكون هناك امن جماعي دون الاعتراف المتبادل بالتهديدات بين الدول القوية والدول الضعيفة وبخلافه يضعف التعاون اللازم في مواجهة التهديدات ويكون الاعتداء على الذات أكثر، كما يسود انعدام الثقة بين هذه الدول ومن يمكن تحقيق المكاسب المشتركة في الأجل الطويل، لذلك فأن التهديدات أصبحت مترابطة الأن أكثر مما مضى والتهديد الذي تتعرض له اية دولة هو تهديد لجميع الدول[20].

أولاً: الحروب

تلحق الحروب بكل مراحلها من النزاع ثم الصراع ثم الأزمة انتهاءً بالحروب أضراراً كبيرة بأمن لأنسان ويمكن ابراز تلك الأضرار من خلال تتبع تداعيات الحروب على الأبعاد المختلفة للأمن الإنساني وبالشكل التالي:-

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

1.الأمن الشخصي:- في العادة الحروب مسؤولة عن ازهاق عدد كبير من الارواح وتخلف عدد كبير من الجرحى والمصابين وخلق أعداد من اصحاب العاهات الدائمة[21].

2.الأمن الاقتصادي:- يتأثر الأمن الاقتصادي للفرد بمراحل تقليدية للحرب وبصور وأشكال مختلفة في أوقات الحروب والأزمات عادة ما تخصص الدول جزءاً كبيراً من انفاقها العام للمجهودات الحربية، كما ترتفع النفقات العسكري، وفي ظروف التوترات عنها في ظل حالات السلم[22]. ويتم ذلك في العادة على حساب الأنفاق الحكومي الموجه للخدمات وتحسين الأوضاع الاقتصادية للمواطنين، فضلا ص عن أسلوب الدول في اللجوء الى العقوبات الأقتصادية ك أحد ادوات السياسة الخارجية للضغط على الدول الأخرى بهدف تغير سلوكها أو اعادة توجيهه، مما يؤثر على اقتصاد تلك الدول بشكل عام وعلى الوضع الأقتصادي لمواطني تلك الدول بشكل خاص[23].

3.الأمن الغذائي:- تهدد الحروب الأمن الغذائي للإنسان خاصة أذا ما تفاعلت مع ظروف وعوامل أخرى، ومثال على ذلك ما حدث في اليمن عام 2014، أذ ادى القتال البري وانعدام الامن الى تقيد حركة السلع وعرقل أمدادات المؤن كما ان نقص امدادات الوقود والأسعار المرتفعة أضرت بالإنتاج الزراعي وزادت تكلفة نقل الطعام وضخ مياه للري مما أدى الى زيادة حادة في أسعار الطعام بنسبة 25- 50 %، كما زاد سوء التغذية نسبة فاقت 60% وبات 80 % من السكان في حاجة الى مساعدات إنسانية[24].مما زاد من مخاطر حدوث مجاعة كبرى في اليمن لم يشهد لها العالم مثيل منذ عقود.

4.الأمن الصحي والبيئي : بسبب الأسلحة المستخدمة في الحروب (كالأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية) أضراراً كبيرة في البيئة مما ينعكس على صحة الأنسان، كما أن بعض الأسلحة ك القنابل البيولوجية تحتوي على ميكروبات تسبب أمراض ك التيفوئيد والكوليرا والطاعون والحال نفسه على الاسلحة النووية التي تولد حرارة واشعاع بالغين يمكن أن يسبب تلوثاً في منطقة الانفجار لمدة طويلة بعد الانفجار الأولي[25].

5.الأمن المجتمعي:- ويشمل حركات النزوح الداخلية وموجات الهجرة الخارجية للمدنيين، هرباً من أعمال العنف والقتال الدائر في مناطقهم مما يترك أثاراً سلبية علة مجتمع الدولة المغادرة ودولة الاستضافة على حد سواء[26].

6.الأمن السياسي:- تسبب الحرب بين دولتين الى احتلال أحدهما للأخر، فتصبح ارض شعب الدولة المحتلة فاقدة للسيادة ومجرد من بعض أو جميع حقوقه السياسية التي كان يتمتع بها في الظروف الطبيعية مما يؤدي الى عدم الاستقرار الداخلي وانهيار مؤسسات الدولة أثر الحروب الأهلية الى تعطيل العملية السياسية طيلة مدة الفوضى والاضطراب[27].

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

ثانياً: الإرهاب

يعدُّ الإرهاب من أكثر الجرائم خطورة وأشدها تهديداً للمجتمع الدولي في سعيه المتواصل لمكافحتها، وتزداد خطورتها بإمكانيات مرتكبيها المتزايدة والمتعاظمة والوسائل لحديثة التي يستخدمونها في اعمالهم التي قد تتخطى أقليم الدولة الواحدة، فضلاً عن الأضرار الفادحة التي تخلفها على مختلف النواحي[28].

ومن الملاحظ ان الأنسان أصبح أكثر عرضة لمخاطر الإرهاب، وزاد من حدة هذه المخاطر الدور الذي تلعبه التكنلوجيا والاتصالات التي أستغلها الإرهابيون لنفيذ عملياتهم، أن الإرهاب في عصر العولمة أصبح ظاهرة عابرة للحدود الوطنية مما فرض تحديات كبيرة على الأمن الإنساني، بل أصبح الإرهاب منذ أحداث 11 أيلول / سبتمبر2001، يحتل مركز الصدارة في قائمة مهددات الأمن الإنساني في القرن الحادي والعشرين[29]. بسبب ما تملكه الحركات الإرهابية من أمكانيات عسكرية وميزات قتالية وموارد مالية كبيرة مما جعلها من أخطر الجهات الفاعلة غير الدولية تهديداً للأمن والسلم الدوليين، وتكمن خطورة التنظيمات الإرهابية على الأمن الإنساني في أنها منتشرة عالمياً بشكل شبكات منظمة داخل الدول عبر الأفراد والشبكات المحلية وتغذي الصراعات الداخلية للدول[30].

لقد أتسمت العمليات الإرهابية بأنها لا تستهدف رجال الأمن أو فئات بعينها بل طالت المدنيين بشكل واسع مما يتطلب الامر تبني المفهوم الشامل للأمن، وتفعيل اجراءات الوقاية للقضاء على اسباب الإرهاب، وهذا ما يفسر الاهتمام الذي تبديه المنظمات الاقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الانسان في الدعوة الى منح الاولوية لأمن الانسان كونه سيؤدي بالنتيجة الى تحقيق امن الدولة[31].

وعادة ما يرافق ظاهرة الإرهاب في جميع أنحاء العالم جنباً الى جنب الحرمان من حقوق الأنسان الاجتماعية والسياسية والأمنية والاقتصادية. وفي الوقت نفسه رافقت اجراءات مكافحة الإرهاب انتهاكات لحقوق الأنسان، فعلى سبيل المثال قد تطال العمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب بعض المدنيين غير المشاركين في أنشطة الإرهاب والتعسف من قبل الأجهزة الأمنية واساءة استعمال لسلطاتها، أضافة الى قيام بعض الدول بتسليم المشتبه بهم الى دول أخرى لا تراعي معايير حقوق الأنسان، فضلاً عن التميز الاثنى والطائفي والديني التي رافقت عمليات مكافحة الإرهاب وطول مدة الاحتجاز للمتهمين وغيرها[32].

والجدير بالذكر، أنَّ الأمن الإنساني ليس بديلاً عن الأمن الوطني، وإنما جاء للفت النظر الى مجموعة قضايا ذات ارتباط مباشر بالإنسان تتعلق بالجانب السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي خاصة بعد ارتفاع انتهاكات حقوق الأنسان سواء كانت نتيجة عن الحروب أو جزاء السياسات الأمنية والاقتصادية والثقافة الخاطئة. لذلك فأن الأمن الإنساني هو محاولة لتجنب الأخطار التي تهدد الأنسان عبر مجموعة من التدابير الوقائية كـ منع الصراعات وبناء السلام والتنمية الأقتصادية والعدالة الأجتماعية و الأستقرار الساسي وضمان الأمن وغيرها.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0170267

ثالثاً: اللجوء

الهجرة بأبسط معانيها هي (أنتقال الناس عبر الحدود الوطنية)[33] وتتم أما بالطرق المشروعة أو غير المشروعة من خلال اجتياز الحدود دون الحصول على تأشيرة دخول في حكومة الدولة المهاجر اليها، وبهذا المعنى فأن الهجرة تتضمن ايضاً عملية اللجوء، ويمكن تمييز الاخير عن الحالة الاولى (الهجرة)بأن سبب اللجوء هو حالة الخوف بسبب الاضطهاد أو التمييز أو حروب الاباة وغير ذلك، اي ان اللاجئ هو الشخص الذي يعيش خارج البلد الذي ينتمي الى جنسيته بسبب خوفاً له ما يبرره ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف الاستفادة من حماية هذا البلد. أما الهجرة فغالباً ما تكون بسبب الحاجة سواء كانت أقتصادية أو أجتماعية، ف يسعى المهاجر الى البحث عن حياة أفضل، كما أنه يستطيع العودة الى بلده متى ما رغب في ذلك[34].

فيما يخصُّ ظاهرتي الهجرة واللجوء بالأمن الإنساني فأن المسالة تكاد تكون أكثر تعقيداً، لان كلتا الظاهرتين يمكن أن تؤمن للإنسان فرصة أفضل للتحرر من حالتي (الخوف والحاجة) كحالة المهاجر الذي يبحث عن عمل مناسب في غير بلده لتحسين وضعه الاقتصادي، أو حالة اللاجئ الذي لا يستطيع تحقيق امنه الشخصي، الا من خلال طلب اللجوء والحماية في بلد اخر، لكن الامر لا يخلو من المخاطر التي قد يتعرض لها الفرد في بلد (المهجر او الملجأ)، التي تتراجع فيها مؤشرات امنه الإنساني الشخصي والاجتماعي وللأسباب التالية:-

1. لجوء بعض الدول الى غلق الحدود وعدم السماح للمهاجرين من الدخول الى اراضيها للحفاظ على أمنها القومي، مما قد يعرض المهاجرين الى ظروف صحية ومناخية سيئة.
2. مشكلة اندماج المهاجرين في المجتمع المضيف مع وجود فوارق ثقافية او دينية تصعب في عملية الاندماج، مثال ذلك معاملة المهاجرين المسلمين في فرنسا وعدهم مهاجرين رغم مضي ثلاثة اجيال على وجودهم ويتم وصفهم بـ (الاسلام المهاجر)[35].
3. عادة ما تكون مخيمات للاجئين وأحياء المهاجرين الفقيرة هدفاً للجماعات المتطرفة من اجل تجنيد ابنائها وضمهم الى صفوفها.

فقد يؤدي كل ما تمّ ذكره سابقاً الى مغادرة اللاجئ والمهاجر البلد المضيف دون أن تتوافر الشروط الملائمة للعودة الى بلده الاصلي. مثال على ذلك عدد كبير من اللاجئين الفارقة لا الذين عادوا الى أوطانهم حيث وجدوا بلدانهم اصبحت أكثر اماناً من المكان الذي لجأ اليه[36].

المطلب الثاني: واقع وتهديدات الأمن الإنساني في العراق بعد عام 2003م

أكتسب موضوع الأمن الإنساني في العراق بعد عام 2003 أهمية كبيرة، حيث مر العراق بمرحلة انتقالية تم فيها أعادة تعريف العديد من المفاهيم وخاصة تلك التي ترتبط بعلاقة الفرد بالدولة في أطار الانتقال الديمقراطي، سنحاول في هذا المطلب تناول واقع الأمن الإنساني في العراق بأشد الجوانب تأثيراً مع المجتمع في

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الفرع الاول ثم المرور بالتهديدات التي واجهت هذا الواقع، وكيفية تعزيز ومعالجة تلك التهديدات في الفرع الثاني وعلى النحو التالي:-

الفرع الأول: واقع الأمن الإنساني في العراق بعد عام 2003 م

عاش العراق في ثمانينيات القرن الماضي أزمات الحرب والحصار الاقتصادي ثم الاحتلال الامريكي، حيث أدت تلك الحروب والازمات الى تدمير البنى المؤسسية، فضلاً عن ما عانه المجتمع العراقي من ويلات أجتماعية و أقتصادية مما نتج عن ذلك الفقر والبطالة والامية، الا أن بعد عام 2003 شهد العراق تفكك البنى الأجتماعية[37] لذا سنحاول في هذا الفرع التركيز على أكثر الميادين تأثيراً في حياة المجتمع العراقي.

الأول: الواقع التعليمي

نظراً لترابط التعليم العضوي مع أبعاد الحياة الاجتماعية والاقتصادية كافة لذا يعد من الميادين الاساسية في قياس مستوى الامن الإنساني، فأيَّ تحسين في مستويات تعليم الاسرة ينعكس ايجابيا على أوضاع الشباب[38].

كما عانى التعليم في العراق من مشكلاتٍ بنيوية وظيفية في صلب المؤسسة التعليمية[39]، اذ أدى تراجع مستويات الامن والامان الى جعل كثير من الأسر العراقية تتردد في أرسال أبنائها الى المدارس وخصوصاً بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003[40].

ثانياً: الواقع الصحي

في حين عانى الواقع الصحي، وما زال من تدهور واضح سواء على مستوى المؤسسات الصحية او على مستوى الخدمات الصحية، فضلا عما تعرضت له المؤسسات الصحية الى تدمير كامل من قبل عصابات داعش الإرهابية حيث وصل نسب الدمار الى 70%، وكذلك افتقار العراق الى نظام التأمين الصحي الذي يضمن الرعاية الصحية لجميع الفئات في المجتمع.

لذا، تعدُّ الاوضاع الصحية في العراق من أسوء الاوضاع في المنطقة، فقد تدهور الوضع الصحي في العراق في السنوات الاخيرة بشكل خطير، فقد اشار مسح أحوال المعيشة لعام 2004 أن ترتيب العراق قد جاء متدنياً مقارنة بدول الشرق الاوسط[41].

كما واجه الوضع الصحي في العراق مشكلات واخفاقات صعبة اذ لم يتردى وضع صحي في اي بلد من بلدان شرق البحر المتوسط مثلما هو عليه العراق، فقد انتشرت في العراق اضافة الى الامراض الانتقالية الامراض المزمنة وبشكل خطير فاق كل التوقعات مما أثقل كاهل النظام الصحي والمجتمع والدولة[42].

ثالثاً: الواقع البيئي

تعرض الواقع البيئي للعديد من المشكلات ولسنوات طويلة نتيجة للسياسيات غير الرشيدة وغير الواعية، جرت البلد الى ويلات الحروب التي تركت أثرها الواضح على الواقع البيئي في العراق.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0170267

ففي الحروب التي شنتها الولايات المتحدة الامريكية على العراق استخدمت اسلحة متنوعة منها ما استعمال لأول مرة في التاريخ البشري، وتسببت عمليات القصف الهمجي للمنشئات الحيوية الى فقدان الامن البيئي لسكان العراق وظهور المشكلات البيئية التي اثرت سلباً على صحة السكان، وتسببت قصف شبكات المياه و المجاري الى التلوث الجرثومي لمياه الشرب وبنسب عالية[43].

وكذلك عانى الواقع البيئي في العراق من النمو السكاني السريع وما رافقه من هدر كبير في عناصر البيئة، وزيادة استخدام المولدات الكهربائية لسد الاحتياجات الصناعية والمنزلية بسبب النقص في امدادات الطاقة الكهربائية من الشبكة الوطنية مما تسبب بأضرار البيئة بسبب حرق كميات كبيرة من الوقود[44].

لذلك نلاحظ أن البيئة العراقية عاشت من الاهمال المتواصل على الرغم من التشريعات والقوانين الكثيرة الصادرة بخصوص البيئة الا أنها بقيت مجرد نصوص تفتقر الى التطبيق والمتابعة، اضافة الى سوء التخطيط التنموي والبيئي وانخفاض الوعي الجماهيري الى جانب أنخفاض الوعي على مستوى متخذ القرار.

الفرع الثاني :تهديدات الأمن الإنساني في العراق وسبل تعزيزها

واجه الفرد العراقي مجموعة من التحديات بعد عام 2003 منها ما هو داخلي ومنها ما هو نابع من الظروف الخارجية المحيطة به، لذلك سنصنف في هذا الفرع التهديدات التي تواجه الأمن الإنساني العراقي الى تهديدات داخليه واخرى خارجية.

أولاً: التهديدات الداخلية للأمن الإنساني في العراق

1. التهديدات السياسية:- أن الأزمات والحروب التي مر بها المجتمع العراقي تعد من أخطر تهديدات الأمن الإنساني والتنمية البشرية المستدامة، فعلى الرغم من كل الأتفاقيات الدولية حول ضرورة حماية المدنيين في ظروف الحروب والنزاعات الا أن كل تلك الاتفاقيات كانت حبراً على ورق[45].
2. التهديدات الأقتصادية:- تبنى العراق بعد عام 2003، سياسة الانتقال نحو اقتصاد السوق وارتبط ببرنامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث شكل ضغط السوق أحد التهديدات التي تواجه الامن الإنساني في العراق، فضلا عن زيادة اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط، وانخفاض العملة المحلية أمام الدولار الاميركي، كل ذلك كان عائقاً أمام تحقيق الامن الأقتصادي وتوفير فرص العمل وتامين حياة كريمة للعراقيين.
3. التحديات الأجتماعية والثقافية:- يتميز المجتمع العراقي بالتعددية للمكونات المنظمة داخل أطار الدولة، الا ان كان هناك عجز في خلق التوافق الوطني بين هذه المكونات، فتأجج المسمى الطائفي من جهة والعشائري والعرقي والسياسي من جهة أخرى مما أدى الى سيادة الصراع بدل التلاحم والوحدة الوطنية[46].

ثانياً: التهديدات الخارجية للأمن الإنساني في العراق

1. التهديدات الاقليمية:- من المتعارف عليه هناك علاقة وثيقة بين البيئة الداخلية لأي دولة من الدول مع البيئة الاقليمية المحيطة فـ تؤثر وتتأثر سلبيا وايجاباً ، أن خوف الانظمة السياسية المحيطة بالعراق من نجاح العراق في الوصول الى النظام الديمقراطي لا يتعلق بالاستقرار السياسي فحسب بل يشمل الاستقرار

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الاقتصادي والاجتماعي. لذلك تسعى الدول الى ارباك الوضع في العراق لعدم انجاح تجربته الديمقراطية وضمان عدم مطالبة شعوبهم بتطبيق التجربة الديمقراطية العراقية في أنظمتهم، وكل ذلك له انعكاسه على الاستقرار وتحقيق الامن الإنساني في العراق[47].

2. التحديات الدولية:- بعد عام 2003 قام الاحتلال الامريكي بتفكيك الدولة العراقية وتحطيم قواعدها الفكرية والمادية وازالة عناصر القوة بتفكيك وحل الجيش العراقي وقواعد الامن الداخلي مما ادى الى تعرض العراق لقوى الاجرام المنظمة وحرق ونهب كل الوثائق والممتلكات الحكومية المتعلقة بالمصالح الحيوية للدولة والمجتمع والافراد[48].

ثالثاً: سُبل تعزيز الامن الإنساني في العراق

لكي يتم تعزيز الامن الإنساني في العراق يجب توفير سبل الحياة الاقتصادية المستقرة لأي مواطن عن طريق حصوله على عمل ثابت ودخل مناسب لعدم تعرضه للفقر وحصوله على غذاء كافٍ ، وتوفير الرعاية الصحية والمعيشية في ظروف بيئية ملائمة، وتأمينه من عدم التعرض للقتل والموت والعنف والإرهاب الفكري والمادي وتأمين ممارسته لحقوقه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وتجاوز كل ما من شأنهِ أن يعرقل ذلك[49]، ويتم كل ذلك عبر اليتين أساسيتين هما[50]:-

1. الحماية من تعرض المواطنين لأخطار تهدد حياتهم، ولأجل حمايتهم من ذلك يجب الأعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان وتحديد المهددات التي تهدد امنه سواء كانت تهديدات تقليدية أو غير تقليدية وبذل جهود حقيقية من خلال المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من أجل تنفيذها.
2. تمكين المواطنين من خلال توفير التعليم المناسب و وجود مناخ عام من الديمقراطية واحترام الحريات العامة مثل حرية الصحافة وحرية الحصول على المعلومات وحرية التنظيم و حق المشاركة السياسية و الانتخابات الحرة ومن خلال ذلك يستطيعون أن يطالبوا باحترام كرامتهم أذا ما تم أنتهاكها والدفاع عن أمنهم في حالة تعرضه للتهديد.

أن تحقيق الأمن الإنساني في العراق يتطلب اجراءات سياسية ومؤسسية وقواعد دستورية بخطوات تدريجية ومتتالية وبفترات زمنية، أضافة الى أجراء انتخابات تعددية للوصول الى أسس الحكم الرشيد من خلال تضمين الحقوق والحريات الأساسية وفاعلية الأداء الحكومي، وسيادة القانون ومكافحة الفساد والتداول السلمي للسلطة[51].

يحتاج المجتمع العراقي الى نهوض مجتمعي شامل يعيد هندسة الواقع وفق أسس علمية و واقعية و وفق عقد اجتماعي بين الدولة والمجتمع والسوق، فلابد من أعادة البنى التحتية والتخفيف من العنف والحد من التهديدات الطائفية والانقسامية والتأكيد على وحدة الهوية واعادة بناء الطبقة الوسطى عن طريق التعليم[52].كما أن تعزيز الأمن الإنساني يتطلب اشباعاً للحاجات الأساسية والتخفيف من العنف والفقر

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

والتفاوتات في الدخول، أضافة الى اشاعة ثقافة التسامح والحوار وحق الأختلاف وتعزيز التكامل الأجتماعي للجماعات الهشة[53].

الخاتمـــــــــة

للأمن الإنساني في العراق اشكاليات متعدة وكبيرة، خاصة وأن أنظمة الحكم المتعاقبة عليه وعلى الرغم من اختلاف أهدافها وسياساتها قد ساهمت وبشكل فعال في تهديم دعائم الأمن الإنساني، أذ تدهور الأمن الإنساني بيئياً واقتصادياً وصحياً ، ولم يحقق العراق المستويات المطلوبة في مجالات الصحة والتعليم والدخل برغم من ما يتمتع به من ثروات وموارد بشرية الا أن الواقع الصحي ما زال يعاني من اضطرابات وعدم توفير التأمين الصحي للمواطن، وكذلك الحال للواقع التعليمي الذي عانى من معوقات حالت دون النهوض وتسببت بارتفاع نسبة الأمية، فضلاً عن ذلك عانى الفرد العراقي من انخفاض مستوى الدخل والفقر الشديد بسبب تفشي الفساد في كافة مؤسساته، وهدر الأموال واستنزاف طاقات الدولة،

أولاً: الاستنتاجات:

عجزت الحكومات المتعاقبة في العراق من وضع سياسات قادرة على حل المشاكل التي يعاني منها المواطن العراقي، ممَّا جعل العراق يتصدر قائمة الدول غير قادرة على تأمين أبسط الحقوق الإنسانية، حيث يواجه الواقع العراقي تهديدات، وأزمات مركبة لها جوانبها السياسية والاقتصادية و الاجتماعية والثقافية، إذ أنَّ هذه الأزمات البعض منها له علاقة بالبيئة الداخلية وبعضها له علاقة بالبيئة الخارجية، حيث تسببت جميعها في عرقلة تحقيق الأمن الإنساني في العراق.

ثانياً: التوصيات:

لأجل تجاوز تلك التهديدات نوصي بالتالي:

1. ضرورة رفع المستوى المعيشي للأفراد في المجتمع، وبما يحقق حياة كريمة لهم، وتوفير فرص عمل وخاصة لفئة الشباب عن طريق أقامة المشاريع التي تحتاج الى الأيدي العاملة.
2. يجب النظر الى الأمن الإنساني من منظار أوسع يأخذ بعين الاعتبار جميع الأبعاد، فلابد أن تكون رؤى الدولة واستراتيجياتها موجهة نحو التحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فلابد من تعديل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتحسين نوعية الحياة الذي هو المطلب الاساسي لتحقيق الامن الإنساني.
3. ايجاد رؤية مستقبلية تضمن معالجة الواقع المجتمعي في كافة المجالات وبصورة جذرية بعيداً عن الاساليب الترقيعية.
4. تامين سلامة الافراد من التهديدات من خلال الحماية الحكومية والمجتمعية.
5. أيجاد اليات دائمة لإدارة الازمات والكوارث والتعامل معها من منطلق انساني.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المصادر والمراجع:

(1) انعام عبد الكريم ابو مور، مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة، 2013، ص 24.
(2) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009.
(3) هديل فالح السايل، الامن الإنساني في ظل المتغيرات الدولية، وقائع المؤتمر الإنساني في ظل التحديات العالمية المعاصرة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا، برلين، 2021، ص 92.
(4) منى أحمد علي احمد عمر الحيوشي، الاطار المفاهيمي للأمن الإنساني، وقائع المؤتمر الإنساني في ظل التحديات العالمية المعاصرة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا، برلين، 2021،ص 146.
(5) محمد مهدي شنين، تحولات مفهوم الامن الإنساني متاح على الرابط http //bohothe blogsoot.com
(6) ضياء كريم ناصر، دور منظمة حلف الشمال الاطلسي في التدخل الدولي الإنساني، دراسة حالة التدخل في افغانستان وليبيا، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2018، ص 30.
(7) رانية ثابت الدروبي، واقع الامن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق، للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24،العدد 1، 2008، ص 288.
(8) أمل مختار، التحول نحو مفهوم الامن الإنساني، مجلة الديمقراطية، عدد ابريل، 2001، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2001، ص 20.
(9) هالة جاسم سلطان، الإرهاب والامن الإنساني للطفل في المجتمع العراقي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، قسم الخدمة الاجتماعية، 2017، ص 121-122.
(10) الكوثر عبد الباري حسين، معوقات تعزيز الامن الإنساني في العراق بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 64، ص 248.
(11) هالة جاسم سلطان، الإرهاب والامن الإنساني للطفل في المجتمع العراقي، مصدر سبق ذكره، ص 123.
(12) ضياء كريم ناصر، مصدر سابق، ص 29.
(13) كاتي باجبال، الامن الإنساني المفهوم والقياس، ترجمة ابراهيم عبد الرزاق، الطبعة الاولى، بيت الحكمة، بغداد، 2007، ص 12-13.
(14) مدحت ايوب، الامن القومي العربي في عام متغير، القاهرة مكتبة مدبولي، 2003، ص 75.
(15) تقرير التنمية البشرية، 1994، برنامج الامم المتحدة الانمائي.
(16) سليمان نصيرات، مفهوم الامن الإنساني نظرة متجددة، متاح على الرابط: www.islamonline.ne
(17) ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الإنساني، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير سكرة، الجزائر، 2012، ص 123.
(18) خديجة محمد عرفة، تحول مفهوم الامن الإنساني اولاً، مركز الدراسات الاسيوية، جامعة القاهرة، 2003، ص 18.
(19) خديجة محمد عرفة، تحول مفهوم الامن الإنساني اولا، مصدر سابق، ص 19.
(20) خالد حسون، التهديدات التي تواجه الامن الإنساني في نطاق القانون الدولي، دراسة مقارنة، مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 2، الاصدار، 2012، ص 5.
(21) خالد عكاب حسون، التهديدات التي تواجه الامن الإنساني في نطاق القانون الدولي دراسة مقارنة، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 12، السنة 4، ص5
(22) حيدر قحطان سعدون، دور الامم المتحدة في حفظ الامن الإنساني، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2020، ص 35.
(23) خديجة حمودة، نفقات الدفاع في قاعدة بيانات (المركز الامريكي للدراسات الاستراتيجية) مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 138، تشرين الاول، 1999، ص 279.
(24) حيدر قحطان سعدون، دور الامم المتحدة في حفظ الامن الإنساني، مصدر سابق، ص 36.
(25) لينا غريب، ازمات النزوح القسري في السباقات الهشة، تطورات رئيسية في سنة 2016، منشور ضمن كتاب (التسليح ونزع السلاح والامن الدولي – الكتاب السنوي 2017) ترجمة عمر سعيد الايوبي وامين سعيد الايوبي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2018، ص 332-333.
(26) محمد جمال رمضان، الامن غير التقليدي ط1 جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الياض، 2012، ص 177-178.
(27) حيدر قحطان سعدون، مصدر سابق، ص 37.
(28) مصدر سابق ص 38.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0170267

(29) مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، الامن الإنساني في ظل تداعيات الحرب على الإرهاب العراق انموذجاً منذ عام 2003، مجلة دراسات اقليمية، السنة 14، العدد 46 تشرين الاول، 2020، ص 167.

(30) ايمان حسين، الامن الدولي علي ضوء الاشكال غير التقليدية الاستعمال القوة دراسة في مقارنة بناء قدرات الدول، المجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مؤسسة خالد الحسن، مركز الدراسات والابحاث، الرياض، العدد 4، خريف 2015، ص 246.

(31) مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، مصدر سابق، ص 168.

(32) مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، مصدر سابق، ص 169.

(33) حيدر قحطان سعدون، مصدر سابق، ص 45.

(*)تعريف اللاجئ وفقاً لاتفاقية الامم المتحدة لسنة 1951، نقلاً عن ابراهيم محمود، الحروب الاهلية ومشكلة اللاجئين في افريقيا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (القاهرة)، العدد 143، كانون الثاني، 2001، ص 49.

(34) قيس جواد العزاوي، العلاقات العربية- الاوربية حاضرها ومستقبلها، بروكسل، 1997، ص 386.

(35) احمد ابراهيم محمود، الحروب الاهلية ومشكلة اللاجئين في افريقيا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 143، يناير، 2001، ص 62.

(36) عدنان ياسين مصطفى، الامن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق تحليل سوسيولوجي، الطبعة الاولى، المعارف للمطبوعات، بيروت، 2009، ص 5.

(37) الكوثر عبد الباري حسين، مصدر سابق، ص 252.

(38) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق 2006، التقرير التحليلي، بغداد، 2006، ص 35-36.

(39) الكوثر عبد الباري حسين، مصدر سابق، ص 253.

(40) عدنان ياسين مصطفى، مصدر سابق، ص 53.

(41) ايمن أحمد محمد، دور النظام السياسي في بناء البعد السياسي للأمن الإنساني العراق إنموذجاً، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2016، ص 70.

(42) عدنان ياسين مصطفى، مصدر سابق، ص 2.

(43) حليمة حقاني، دور التنمية في تحقيق الامن الإنساني، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2011، ص 31.

(44) عدنان ياسين مصطفى، مصدر سابق، ص 111.

(45) حسين عبود جاسم، التنمية السياسية في العراق بعد عام 2003، (المعوقات والمقومات)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2016، ص 140.

(46) حسين عبود جاسم، مصدر سابق، ص 143.

(47) محمد باسم حمزة، التنمية السياسية في العراق بعد عام 2003، (الدوافع والمعوقات)، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2016، ص 160.

(48) فراس عبد الكريم محمد علي، التحول الديمقراطي في العراق ما بعد 9/ نيسان 2003، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2011، ص 227.

(49) الكوثر عبد الباري حسين، مصدر سابق، ص 273.

(50) فريدة جاسم دارة، الامن الإنساني في المجتمعات الانتقالية الحالة العراقية انموذجاً، مصدر سابق، ص 262-263.

(51) عبد الغفار رشاد القيسي، التنمية السياسية من خلال مؤشرات الديمقراطية وحقوق الانسان، سلسلة اصدارات التنمية السياسية قضايا ومفاهيم نظرية، معهد البحريني للتنمية السياسية، بلا، 2008، ص 48.

(52) عدنان ياسين مصطفى، مصدر سابق، ص 71.

(53) مها رحيم سالم، شبكة الحماية الاجتماعية والامن الإنساني في العراق في أطار السياسية الاجتماعية، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد (23) العدد (4)، 2014، ص 1151- 1152.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0